المنطقة؛ لذلك، تأخر اعلان قرار النقل الى ايلول (سبتمبر) المقبل... مع ابعاد استقطاب دولة عربية واحدة للعمل العربي المشترك، وبعث جناحين للعمل العربي المشترك، جناح في المشرق وجناح في المغرب» (القبس، ١٣/٣/١٩٩٠).

امّا الأسباب التي دعت منظمة التحرير الفلسطينية الى اتخاذ موقف معارض لنقل مقر الجامعة، حالياً، الى القاهرة، فهي، حسب مصادر سياسية، «ان دولة فلسطين، التي تراس الدورة الحالية لمجلس الجامعة، تفضل هذه الأيام الّا تتم عملية الانتقال من تونس الى القاهرة خلال فترة رئاستها للمجلس» (الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠). وقد ولّد الموقف الفلسطيني هذا ما يشبه الأزمة بين فلسطين ومصر. «فالقاهرة... لم تكن تخفي، على جميع المستويات، استياءها من موقف رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، في اثناء اجتماعات وزراء [خارجيات] الدول العربية... التي تقرر خلالها عودة مقر الجامعة الى القاهرة، والتي عبّر فيها عن موقف معارض لهذا القرار. وردّد كبار المسؤولين المصريين، تعليقاً على هذا الموقف، ان قدومي 'سواء تصرف بوحي من شخصه أم بناء على تعليمات أُصدرت اليه، فانه، في النتيجة، سجّل موقفاً رسمياً باسم المنظمة يسيء الى مصر، ويعرض للتوتر العلاقات الودية المفروض وجودها بين مصر والمنظمة'» (حجازي، مصدر سبق ذكره، ٢٣/٣/١٩٩٠، ص ٣). وعلّق على ذلك عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» المستشار السياسي للرئيس عرفات، هاني الحسن، قائلاً: «ان الأسباب التي ادّت [الى] الأزمة الأخيرة في العلاقات مع مصر... [تعود] الى ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مسألة عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة كان متكيّفاً مع وجهة النظر التونسية؛ كما ان المنظمة أكدت، مراراً، على قبولها لأي تفاهم يتمّ بين تونس ومصر بهذا الخصوص، وذلك من موقف الوفاء لتونس، رئيساً وحكومة وشعباً، 'هذا البلد الذي استقبلنا ورعانا وحمانا، وتعرض لهجوم الطيران الاسرائيلي بسببنا' ... [و] لن يسمح الطرفان [المصري والفلسطيني] لأي قوى في ان توقع بينهما، موضحاً ان هذه القوى لا تحب مصلحة مصر، ولا تخدم الأهداف القومية لمصر، معرباً عن أمله الكبير في الشعب المصري» (القدس العربي، ٢٩/٣/١٩٩٠، ص ٥).

باستثناء الموقفين، التونسي والفلسطيني، اللذين تمّت تسويتهما، الاول بالابقاء على بعض اقسام الجامعة في تونس، والثاني خلال لقاء الرئيس الفلسطيني، عرفات، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في ناميبيا، في اثناء الاحتفال باستقلالها، حيث هنّأ عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، في تصريح له بعد الاجتماع «مصر بعودة مقر جامعة الدول العربية اليها» (حجازي، مصدر سبق ذكره)، فقد أبدت جميع الدول العربية تأييدها وارتياحها لعودة مقر الجامعة الى مصر. ففي البيان المشترك، الذي أُصدر في ختام اجتماعات اللجنة المصرية ـ السعودية المشتركة، تمّ تأكيد «ارتياح كل من مصر والسعودية الكامل لقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الامانة العامة للجامعة الى مقرها الدائم في القاهرة. وأكدت الدولتان ان ذلك يعتبر تعزيزاً للتضامن العربي» (اكتوبر، القاهرة، العدد ٦٩٩، ١٨/٣/١٩٩٠، ص ٧). وقال وزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك، ان «مقر الجامعة العربية هو القاهرة، كما ينص ميثاقها. ولظروف سياسية معيّنة، انتقل الى تونس... اليوم، الظروف تغيّرت بدون شك، وسيتم هذا الانتقال في جو ودي اخوي» (من مقابلة مع ابن مبارك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣)؛ وفي حديثه الى الصحفيين العرب في لندن «أبدى العاهل الاردني ارتياحه لقرار عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة، واعتبره طبيعياً، لتعود الامور الى نصابها، وهذا ماكنت اسعى، دائماً، الى تحقيقه» (الدستور، العدد ٦٢٩، ١٩/٣/١٩٩٠، ص ١٢). وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان قرار عودة الجامعة العربية الى القاهرة يأتي دليلاً على الارادة العربية الواحدة بالتمسك بالتضامن العربي، وبرهاناً على ان الدول العربية فوق كل خلاف مؤقت، أو عابر... [و] يُعَد بمثابة انطلاقة جديدة للعمل العربي المشترك، وسيعزز التضامن العربي في عالم تتغير ملامحه بايقاع أسرع من قدراتنا على الرصد والمتابعة» (القبس، ١٣/٣/١٩٩٠). وجاء في بيان صدر عن وزارة الخارجية المصرية، بمناسبة ذكرى تأسيس جامعة الدول العربية: «ان الذكرى تجيء هذا